أنطوان شلحت

الماضي ليس هنا ..

(حول الخطاب الشائه لحركة السلام الإسرائيلية)

ضبطت انتفاضة الأقصى، وامتداد آثارها لبعض الوقت إلى المواطنين الفلسطينيين داخل تخوم «الخط الأخضر»، حركة السلام الإسرائيلية متلبّسة بما يمكن اعتباره انتقائية شديدة الحصرية. هذه الانتقائية بمدى ما إنها تعبّر عن الماهية الحقيقية للقوى اليسارية الرسمية الإسرائيلية، التي عادةً ما تنضوي تحت سقف «حركة السلام الإسرائيلية»، فهي تعبّر في الوقت نفسه عن جملة من التناقضات التي تنخر هذه الحركة وتجعل سلامها المنشود لا يتجاوز في حقيقة الأمر، غاية التطلعات الصهيونية المألوفة من وراء هذا السلام.

وإذا ما شئنا اختصار المواصفات فإنه في الإمكان إجمال أهم وأبرز هذه التناقضات على الوجه التالي:

١ ـ الاستلاب التام لشروط ما يسمى بـ«الاجماع القومي الصهيوني»، بحثاً عن شرعية متوهمة في حدود هذا «الاجماع» الذي يتقوّى أكثر شيء في «حالات الطوارئ» عندما تحدّدها الرسمية الإسرائيلية المُعلنة. وجميعنا لا يزال يذكر التصريحات المتواترة في الفترة الأخيرة حصراً ليوسي سريد، رئيس حزب «ميرتس»، أبرز أحزاب هذا اليسار الإسرائيلي السلاميّ، والتي مؤداها، حرفياً، ما يلي : إسرائيل الآن في حالة طوارئ وفي الطوارئ فإنني أقف مع رئيس الحكومة!.

٢ ـ الموقف من العلمانية : في واقع إسرائيل الاجتماعي فإن ثنائية العلمانيّ والحريدي (المتدين المتشدّد) لا تزال واحدة من أبرز الثنائيات تداولاً، بل نستطيع القول أعتاها تأبياً على التناسي أو التجاهل، فضلاً عن التلاشي والإهمال. بيد أن اليساري الإسرائيلي، العلماني بسبب طبيعة اليسار، يؤدي به البحث عن شرعيته في حدود «الإجماع الصهيوني» إلى أن يعيش مأزق المجاهرة بموقفه العلماني، من خلال محاربة الحريدي ودعاواه، من جهة. ومن جهة أخرى مأزق مواجهة العالم في معرض دفاعه عن صهيونيته باسم الحق التاريخي، الديني في جوهره، مع ما يعنيه ذلك من تنكّب سبيل العقل وحرية التفكير والانكفاء إلى الخرافة والماضوية.

٣ ـ القفز، من غير مبررات مقنعة، عن أثر الماضي في الحاضر، لتزيين الهروب إلى الأمام نحو المستقبل.

٤ ـ التعامل مع الآخر ضمن إطار «التنرجس حول الذات» وهو تعامل غير بعيد، مبنى ومعنى، عن التعامل مع هذا الآخر من خلال الإنكار أو الإقصاء، الذي يميّز سائر فئات المجتمع اليهودي في إسرائيل.

السطور التالية من هذه المقالة ستغوص في تناقضات حركة السلام الاسرائيلية هذه في تداخل ما، بحيث تكون الإحاطة بها مجتمعة، وكلاً

* كاتب وصحافي فلسطيني يقيم في عكا

على حدة، أقرب من تحصيل الحاصل.

وربما تكمن المشكلة الرئيسة في أن حركة السلام هذه لا تعتمد بنفسها، لنفسها أولاً ومن ثمَّ للجميع، برنامجاً واضحاً للسلام. بل هي تكتفي، حتى الآن، ببرنامج التوصل إلى سلام فحسب، لو جاز التعبير، بموجب «شروط الاجماع» وإذا لم يكن ثمة عوامل يحقق احتشادها مثل هذا «الاجماع» فبموجب شروط الأغلبية.

لعل متابعة دقيقة لمختلف المواقف والتصريحات وحتى للسجالات، المتعلقة بالموقف من شروط السلام في الفترة الأخيرة، وبالأخص بعد أن حدث ما حدث في «كامب ديڤيد» ولكن قبل ذلك أيضاً، أن تعطي انطباعاً بتكوّن الصورة الاصطفافية التالية داخل صفوف المجتمع اليهودي في اسرائيل : (أنصار السلام موافقون على انسحاب إسرائيلي تكون نسبته ٩٠ بالمئة من أراضي الضفة الغربية وغزة، بينما أنصار اليمين «لن يسامحوا» حتى بأقل من هذه النسبة).

هذا الفيصل بين الجانبين يحيل، بطبيعة الحال، على سؤال القيم، لأن هذه هي التي تحدّد وتفصل بين المواقف. وهي في جميع الأحوال لا يمكن أن تقاس بالنسب المئوية لكيلومترات الأراضي التي ينبغي أن تنسحب إسرائيل منها وإنما تقاس بالأسئلة حول جواهر الأشياء.

أين حركة السلام الإسرائيلية من مثل هذه الأسئلة؟.

سؤال قد يبدو تعميمياً جداً. لكن، على مستوى التخصيص، ويمكن أن نسوق مثالاً على ما نقصد من تقنية الموقف لا جوهريته، عبر آخر ما صدر عن حركة السلام هذه من مواقف وهو ما يتعلق بالمستوطنات الكولونيالية.

من المعروف أن هناك داخل صفوف حركة السلام الإسرائيلية موقفاً، وهو آخذ في التعاظم، يقف على الضد من مواصلة الاحتفاظ ببقاء المستوطنات الكولونيالية في الضفة والقطاع، بالنظر لما تشكله من خطورة كبيرة على «مستقبل عملية السلام» وعلى «حيوات سكانها» وقد عبر عن هذا الموقف، ليس على سبيل الحصر، الكاتب أ. ب. يهوشع. غير أن أصحابه لا يكتفون، بكيفية ما، بالدعوة إلى ازالة المستوطنات لكونها غير شرعية أصلاً، بل يحاولون مقايضة هذه الإزالة، أو حتى مجرد المطالبة بها، بأن يلتزم الطرف الفلسطيني بالتخلي مرة واحدة وأخيرة عن حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين.

يمثل على هذا الأمر مقال لنسيم كلدرون، الناقد الأدبي والأستاذ الجامعي وأحد الناشطين في الصفوف الأمامية لحركة السلام الاسرائيلية، نشره مؤخراً في (٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠) في صحيفة «يديعوت احرونوت» تحت عنوان صارخ يقول كل شيء : «بدون مستوطنات وبدون حق العودة».

يبدي كلدرون، في هذا المقال، تبرّمه الشديد من احدى الفقرات التي اشتمل عليها بيان مجموعة من المثقفين الفلسطينيين موجّه إلى الرأي العام اليهودي في إسرائيل. وتطالب هذه الفقرة بأن «تعترف إسرائيل بمسؤوليتها عن نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في ١٩٤٨» باعتبار هذا الاعتراف «شرطاً مسبقاً لإيجاد حلّ عادل وثابت لمشكلة هؤلاء اللاجئين بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع».

وقد علق على ذلك بقوله: «إن من يطلب منّي التوقيع على صياغة كهذه إنما يطالبني بأمرين: أولاً ـ تعريف حرب الاستقلال في ١٩٤٨ بأنها خطيئة ارتكبتها إسرائيل. وثانياً ـ قبول «حق العودة» الذي يعني عدم إعتراف فلسطيني بخطوط ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وأنا أرفض هذين المطلبين، جملة وتفصيلاً. مسؤولية اسرائيل عن طرد اللاجئين حقيقة قائمة، وهي مسؤولية ثقيلة، غير أنها أقل من مسؤولية القيادة الفلسطينية التي رفضت قرار التقسيم ودعت الجيوش العربية الى غزو اسرائيل والقضاء عليها. وعليه إذا كان الحديث يدور عن إعلان تاريخي، فليكن إعلاناً تاريخياً كاملاً. وإذا كان الحديث عن نظرة صوب المستقبل، فإن كل عاقل لا بدّ أن يفهم أن هذه الصياغة تدسّ «حق العودة» من الباب الخلفيّ، وكل عاقل لا بدّ أن يفهم أن حق العودة معناه تعديل إثم ما بإثم آخر أعظم منه: إلغاء قيمة خط ٤ حزيران/ يونيو كخط فاصل بين الدولة القومية الفلسطينية وبين الدولة القومية اليهودية (مع الأقلية العربية فيها). وإن من يرغب بحل ممكن ينبغي عليه التمسك بهذا الخط، الذي اعترف به من جانب غالبية دول العالم. ينبغي عدم ابطاله، لا بواسطة المستوطنات ولا بواسطة حق العودة»!.

من شأن هذا النص أن يضعنا مباشرة أمام التناقض الأبرز والأشد لؤماً لحركة السلام الاسرائيلية اليسارية، التناقض الناجم عن تغييب أثر الماضي في الحاضر، وبالتالي الانطلاق في النظرة صوب المستقبل من

نقطة الحاضر فقط.

في الأسبوع الأول من الشهر الثاني لانتفاضة الأقصى أبرزت وسائل الإعلام الإسرائيلية زيارة قام بها مستشار ألمانيا، غيرهارد شرودر، الى مؤسسة «يدڤشيم» ـ المزار التمثيلي الذي يحظر على أي ضيف رسمي في إسرائيل مجانبته ـ تعبيراً عن التماهي مع ضحايا «الهولوكوست» من اليهود. وخلال ذلك تناقلت ما خطته يد المستشار في «سجل كبار الزوار» ومفاده : «من غير معرفة الماضي لا طريق الى المستقبل».

واضح أن الماضي هنا يحوز على شرعيته ودلالته، فقط من خلال كونه ماضياً يخص «تاريخ العذاب اليهودي». ويمكن الافتراض بأن مقولة المستشار الألماني ـ وهي مقولة صحيحة في جوهرها ـ لا تنسحب على ماضٍ آخر أقرب، من ناحية الجغرافية، إلى موقع «يدڤشيم»، ماضي العذاب الفلسطيني تحت وطأة النزاع مع الحركة الصهيونية ومع إسرائيل.

أوساط «حركة السلام الإسرائيلية»، و«اليسار الصهيوني» تعاني أيضاً مشكلة ما مع هذا الماضي الأخير، تبدأ من وقوفها أمام العام ١٩٦٧ واستنكافها عن التوغل في الأعوام التي سبقته للقيام بعملية حفر تستجلي الوقائع المباشرة والمجازية.

وهكذا، بقدرة قادر، تصبح بداية ماضي العذاب الفلسطيني، كما تنبئ بذلك أقوال كلدرون السالفة، منطلقة من ١٩٦٧ (عام العدوان الإسرائيلي الحزيراني على الشعوب العربية وما أعقبه من توسيع للاستيطان الإسرائيلي الكولونيالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة). إن كل عاقل لا بُدَّ أن يفهم ـ إذا ما استعرضنا تعابير كلدرون نفسها ـ ما تنطوي عليه مثل هذه النظرة المتأصلة من تغاضٍ تامٍ عن وجوه الشبه، في المبنى والمعنى، بين الاستيطان الاسرائيلي الكولونيالي ما بعد ١٩٦٧ وبين الاستيطان الصهيوني الكولونيالي ما قبل ١٩٤٨، بدءاً من أواخر القرن التاسع عشر.

وبذا فإن هذا «اليسار» لا يمارس التضليل فقط، بل إنه أيضاً يفوّت على نفسه في وعيه التام فرصة التعلم من الحاضر بشأن الماضي والتعلم من الماضي بشأن الحاضر، ولو من أجل المستقبل فحسب. والأمر الدارج، عند الكثير من رموز هذا «اليسار»، هو تسويق التغييرات التي طرأت على المجتمع الاسرائيلي بعد ١٩٦٧ والعدوان الحزيراني بوصفها واشيةً بالانتقال من «مجتمع صهيوني واشتراكي» إلى «مجتمع يميني كولونيالي»، بينما هذه التغييرات في واقع الأمر ليست أكثر من استمرار طبيعي للمشروع الصهيوني الكولونيالي ذي النزعة الإحلالية، عبر الانتقال من شكل استيطاني معيّن إلى شكل آخر.

(افتح هنا قوساً لكي أشير إلى توافر مجموعة من التحليلات الموضوعية لهذا الأمر في الأدبيات المابعد صهيونية، التاريخية والسوسيولوجية، والتي عادة ما يتعامل معها «اليسار» بنعمائية بائسة على طريقة «اقتله بالاهمال»!. وأحد أقطاب هذا اليسار، البروفيسور أمنون روبنشتاين، عضو الكنيست عن «ميرتس»، معروف بكتاباته الهجومية الحادة ضد المؤرخين الجدد وعلماء الاجتماع الانتقاديين بحجة أنهم يضعضعون «البقرات المقدسة» التي تقوم على قرونها الرواية التاريخية الإسرائيلية حول النزاع. ومن أبرز هذه الأدبيات كتابان صدرا باللغة الانجليزية ولم يترجما حتى الآن إلى اللغة العبرية : الأول من تأليف البروفيسور بنيامين بيت هلحمي بعنوان : «الخطايا الأولى تأملات في تاريخ الصهيونية وإسرائيل»، صدر في لندن العام ١٩٩٢. والثاني من تأليف البروفيسور غرشون شفير بعنوان : «الأرض والعمل والسكان في النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، ١٨٨٢ ـ ١٩١٤»، صدر في كمبريدج في طبعة أولى العام ١٩٨٩ وفي طبعة ثانية العام ١٩٩٦).

هذا السقف نفسه ينسحب، أيضاً، على شكل وكيفية التعامل مع مشكلة الفلسطينيين في إسرائيل، حتى في إطار رؤيتهم كمواطنين في الدولة. فإن كثيراً من الندوات والفعاليات التي أقيمت، مؤخراً، وتحددت غايتها الرئيسة في تشريح أسباب خلخلة العلاقات بين المواطنين اليهود والفلسطينيين في الدولة ذاتها، دارت وقائعها تحت العنوان العريض : «علاقات اليهود والعرب في إسرائيل : الحاضر والمستقبل». وحالاً يثور السؤال : وماذا عن الماضي؟ هل هو عديم الأهمية فعلاً، أم جرى تغييبه عمداً؟ وسواء جاء تغييب الماضي من باب البراءة أو من منطلق اعتباره يندرج في إطار «المفهوم ضمناً» فإن الهدف واحد: الحفاظ على «التماسك الإجتماعي» بين الدولة ومواطنيها العرب، من خلال الحفاظ على منطق عدم استمرار الماضي في الحاضر، كحقيقة يراد لها أن تكون أشبه بالمسلمة في المجتمع الاسرائيلي وفي الأذهان.

هذا المنطق يستدعي، أيضاً، الحديث عن عقدة «التمركز» أو «التنرجس» حول الذات التي تحكم مسلك وخطاب اليسار الاسرائيلي.

في هذا الصدد يرى الشاعر يتسحاق لاؤور، في سياق تصديه لفضح رياء «اليسار» الاسرائيلي الذي يواصل ملء فمه ماء، أن الأرضية المسكوت عنها لخفوت حدّة الاحتجاج على المذبحة الكبرى ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع، كما ضدهم في إسرائيل، يمكن البحث عنها في المكان الذي نعثر فيه دائماً على ذلك الصمت المريع في وسائل الإعلام وفي المؤسسة الأكاديمية.. «فإن الأمر الرئيس هو من يحكم عندما تقع أحداث كهذه. لو كان بنيامين نتنياهو رئيس حكومة إسرائيل حالياً لكان صراخ هؤلاء قد شقَّ عنان السماء، أو لجرى على الأقل طرح أسئلة حادّة. لكن هذه الحرب تخوضها حكومة إيهود باراك. وهذه الحكومة هي «خاصتنا»، أي خاصة اليسار، ولهذا فإنها

وبذا فإن هذا «اليسار» لا يمارس التضليل فقط، بل إنه أيضاً يفوّت على نفسه في وعيه التام فرصة التعلم من الحاضر بشأن الماضي والتعلم من الماضي بشأن الحاضر، ولو من أجل المستقبل فحسب. والأمر الدارج، عند الكثير من رموز هذا «اليسار»، هو تسويق التغييرات التي طرأت على المجتمع الاسرائيلي بعد ١٩٦٧ والعدوان الحزيراني بوصفها واشيةً بالانتقال من «مجتمع صهيوني واشتراكي» إلى «مجتمع يميني كولونيالي»، بينما هذه التغييرات في واقع الأمر ليست أكثر من استمرار طبيعي للمشروع الصهيوني الكولونيالي ذي النزعة الإحلالية، عبر الانتقال من شكل استيطاني معيّن إلى شكل آخر.

(الحرب) من أجل السلام بطبيعة الحال. ولأن جميع الأشياء الجارية الآن هي من أجل السلام، فإن أي شيء مباح»!.

ما يقوله لاؤور يعبر، ربما أكثر من أي شيء آخر، عن الذهنية التي تمسك بتلابيب اليسار الإسرائيلي. وهي ذهنية الحسابات الضيقة، الشديدة الحصرية، وذهنية الانشغال بالذات حتى الثمالة.

وفي الإجمال العام فإن هذه الذهنية، كما لاحظنا في الأسابيع القليلة الماضية، وشأن ما كانت عليه الحال من قبل أيضاً، تفرز اتجاهين في التعامل مع الآخر (الفلسطيني) يبدوان في الظاهر كما لو أنهما متناقضان، إنما في الحقيقة يكمل واحدهما الآخر في الانشداد إلى ذهنية «التمركز حول الذات» :

الأول ـ اتجاه الانفتاح على الآخر، محاورته وتقديم العون له، وحتى المطالبة بتحسين وضعه الاقتصادي وأوضاعه الإجتماعية (كما ينطبق الأمر على الفلسطينيين في إسرائيل)، إنما ليس خارج حدود ما يترتب على هذا الانفتاح من منافع خاصة لأصحاب تلك الذهنية (تبرئة الذمة، التخلص من وطأة «توبيخ الضمير» الخ..). بكلمات أخرى: انفتاح من منطلق الانشغال بالذات.

الثاني ـ اتجاه الانغلاق حيال الآخر، والنظر من موقع الإلغاء أو الاقصاء لصوته ومطالبه.

الآفاق المطروحة

مرة أخرى نجد أنفسنا أمام عتبة انتخابات إسرائيلية مبكرة، على الخلفية نفسها التي بسببها تمّ تبكير الانتخابات السابقة في ١٩٩٩، التي فاز فيها إيهود باراك، وهي محاولات التوصل إلى تسوية إسرائيلية ـ فلسطينية (حول ما يسمى بـ «الحل الدائم»).

بعد تلك الانتخابات (في ١٩٩٩) نشر د. إيلان بابيه، وهو محاضر في جامعة حيفا ومن أبرز الوجوه في تيار «المؤرخين الجدد» مقالاً عرض فيه واقع اليسار وآفاقه في اسرائيل حمل العنوان «اليسار الراديكالي في اسرائيل بعد ١٩٩٩».

لقد جرت مياه كثيرة في النهر، كما يقولون، منذ نشر هذا المقال، لكن ما جاء فيه، على باب الاستشراف، لا يزال صالحاً لأيامنا الحالية. بل يمكن القول إن اداء حركة السلام واليسار الاسرائيلي عموماً يؤكد ضرورة العودة، مرة أخرى، إلى الآفاق المحتملة لهذا اليسار طبقاً لما يقوله هذا الخبير.

يذكر بابيه انه في حال التوصل الى تسوية مشتركة حول «الحل الدائم» للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وفي حال المضي قدماً نحو تطبيقه، فإن من شأن ذلك أن يجعل الرأي العام اليهودي في إسرائيل، للمرة الأولى منذ قيام دولة إسرائيل، ينشغل في الأساس بسؤال الهوية والنزعات الثقافية والإجتماعية ـ الاقتصادية للدولة. وفيما لو تحقق مثل هذا الأمر سرعان ما ستنجلي الصورة التالية: القيمون على هذا النقاش (أي أصحاب الأدوار الحاسمة في المركز السياسي الاسرائيلي) استقرّ قرارهم سلفاً على أن في خضم هذا الانشغال لا دور ولا مكان البتة للمواطنين الفلسطينيين. وبقدر ما لا مكان أيضاً لليهود الذين «هاجروا» من الاتحاد السوفييتي السابق وأثيوبيا (أي ما مجموعه حوالي مليونين من أصل ٦ ملايين).

الانشغال المذكور سيكون في رأي الكاتب، وفق السيناريو السالف، من نصيب أصحاب ثلاثة مواقف فكرية رئيسية هي:

١ ـ الموقف الصهيوني الكلاسيكي.

٢ ـ الموقف الصهيوني الجديد.

٣ ـ الموقف المابعد صهيوني.

في الحالة هذه سيقف اليسار الإسرائيلي أمام امتحانه الحقيقي المؤجل بينما يشرئب، في الخلفية، عنق الحقيقة المرَّة بأنه داخل المجتمع اليهودي ـ الاسرائيلي لم ترتسم الخارطة السياسية والحزبية المتعارف عليها لمصطلحي اليمين واليسار، بعد أن كان «مركز الثقل» في السجال حول الشأن العام مشدوداً فقط الى قضية «حدود الدولة»، وليس إلى جوهرها الدولاني ولا الى هويتها السياسية والمدنية.

ويعتقد الكاتب ـ وفي ما يعتقده جانب كبير من الصّحة ـ بأن التعويل على اشتداد ساعد اليسار الراديكالي في إسرائيل منوط، أكثر من أي شيء آخر، بتعزيز الموقف الثالث (الما بعد صهيوني)، من خلال تجنيد أنصار جدد له، ومن خلال تعميق النقاش حول برنامجه، باعتبار ذلك سبيله الى أوسع انتشار.

ولمزيد من التفاصيل فإن هذا الموقف يتميز بنزعته العلمانية العالمية (الأممية) الواضحة. أما في واقع اسرائيل العملي فإن أجندة أصحاب هذا الموقف ستطرح، بادئ ذي بدء، ما يلي من مطالب عريضة:

الغاء الطابع اليهودي والصهيوني لدولة إسرائيل، بما في ذلك إلغاء «قانون العودة»، وابطال سائر القوانين التمييزية في مواضيع المواطنة وملكية الأراضي والعمال والمشاركة في صنع القرار السياسي.

كما ان في مقدور أصحاب هذا الموقف أن يقترحوا مضامين تربوية جديدة لجهاز التعليم، وارساء قواعد مغايرة لعلاقات الفرد مع الدولة، وعلاقات هذه الأخيرة مع الفضاء المحيط بها، وإعادة الإنسان إلى مركز أهداف النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

من الواضح أن نشوء مثل هذه القوة اليسارية الراديكالية ناهيك عن تعاظم نفوذها هو بمثابة «رؤيا» أو مشروع يوتوبي». ومع ذلك فثمة ثلاثة حواجز تعترض سبيل خروجها إلى حيّز الفعل، يوجزها الكاتب على الوجه الآتي:

الحاجز الأول : ان قاعدة القوة السياسية لهذا الموقع الما بعد صهيوني (المعادي للصهيونية) لا تزال، حتى الآن معتمدة على نسبة التصويت من جانب الجماهير العربية الفلسطينية في اسرائيل لصالح الجبهة الديمقراطية للسلام و المساواة (التي يعتبرها يابيه التعبير الحزبي الوحيد عن جوهر هذا الموقف)، بينما بدأت تلوح أخيراً بوادر صراع بين هذا اليسار الراديكالي وبين جدول الأعمال القومي الفلسطيني.

الحاجز الثاني : ان الذين يدعمون هذا الموقف، في المؤسسة الأكاديمية، بعيدون عن النشاط السياسي بسبب ايثارهم البقاء في «البرج العاجي» الأكاديمي، ما يعني أن تأثيرهم على الواقع الشعبي المحيط هو تأثير محدود للغاية ولا منفعة مباشرة ترجى منه.

الحاجز الثالث : ان جماعة «اليسار الراديكالي»، سواء النشيطة سياسياً وحزبياً أو الفاعلة أكاديمياً، لا تمتلك بعد مشروعاً متكاملاً يحمل في ثناياه أجوبة واضحة على أسئلة مصيرية كبرى حان أوان استحقاقها، من قبيل الأسئلة المتعلقة بهيكلية المجتمع وهويته وهوياته الصغرى والموقف من فكرة «الدولة القومية» ـ وعلى الأصح الدولتين القوميتين ـ أو من فكرة «الدولة الواحدة» (الثنائية القومية).

ما نستطيع قوله، بالاتكاء على هذه الرؤيا، هو أن الانطلاق من التفكير حول مشروع الأجوبة على هذه القضايا يمكن أن يجعل «اليسار الراديكالي» يحدّد لنفسه من أين يسير، وفي أي اتجاه ينحو. وهذا الأمر لا يزال مؤجّلاً في ممارسة اليسار الاسرائيلي.